الأنباء
الجمعة 19 يوليو 2013
أمة 2013

• للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

جانب من الحضور في مقر د.محمد الصرعاوي

د.محمد الصرعاوي متحدثا إلى ناخبي الدائرة الثالثة (عباس مكحل)

خلال افتتاح مقره الانتخابي مساء أمس الأول في كيفان تحت عنوان «مستقبل الكويت بين أيدينا»

محمد الصرعاوي: تخصيص 600 مليون دينار تصرف على القضايا البيئية ومعالجة التلوث البحري وتنمية الجزر وتقليل نسبة الكبريت من النفط

ناخبو الثالثة يستمعون إلى كلمة الصرعاوي

جانب من الحضور

أكد مرشح الدائرة الثالثة د.محمد الصرعاوي أن من أهم أولوياته إصدار مرسوم بقانون بيئي من القطاع النفطي بقيمة 600 مليون دينار سنويا تصرف على القضايا البيئية ومن أهمها معالجة التلوث البحري، وتنمية الجزر، واسترجاع الشعلة، وتقليل نسبة الكبريت من النفط الخام قبل شحنه إلى وزارة الكهرباء للحيلولة دون تصاعد الكميات العالية من أوكسيد الكبريت ومن أكاسيد النيتروجين وهي من أشد الغازات الخطرة والمسرطنة.

جاء ذلك خلال افتتاح مقره الانتخابي في منطقة كيفان وندوته التي أقيمت تحت عنوان «مستقبل الكويت بين أيدينا»، وأشار إلى أن اهتمامه سينصب أيضا على تنمية جزيرة فيلكا هذه الجزيرة الأثرية لتكون مقصدا للزائرين ومحط أنظار السائحين لأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية للكويت، حيث إنها لم تحظ بالعناية والاهتمام اللذين يستحقهما.

ولفت إلى انه سيحرص على وجود تشريعات خاصة للأمن والسلامة في القطاع النفطي للحيلولة دون وقوع الحرائق المتكررة، كما حصل أول من امس في منطقة الأحمدي، وأكد أهمية التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حتى نصل إلى بر الأمان تحت قيادة حكيمة لتحقيق مستقبل باهر للكويت.

وشدد على أهمية الحرص على تطوير النظم التقليدية وتشجيع الانخراط في التعليم النوعي، وذلك لن يتم إلا بالنظر بجدية للمنشآت الجامعية الحالية بما يحقق تقديم خدمات أكاديمية وبحثية أفضل وتشجيع الطلبة على الانخراط في التدريس والبحث العلمي. وأكد أن الحفاظ على الهوية الإسلامية في المجتمع يبني الأجيال المقبلة في كنف تعاليم الدين الحنيف وما يدعو إليه من الأخلاق الكريمة والوسطية وعدم التشدد أو الغلو.

وتطرق إلى برنامجه الانتخابي الذي يحقق النجاح للقضايا التي تشوب وتعرقل التنمية، وحددها في 8 محاور وهي التربية والتعليم العالي والهوية الإسلامية ثم البيئة والصحة والقطاع النفطي والإسكان والاقتصاد والتنمية المجتمعية ومحاربة الفساد السياسي بشتى أشكاله وعلى الأخص الرشوة مع الحفاظ على مواد الدستور وتعزيز الديموقراطية لتحقيق مزيد من الحريات.

ودعا الصرعاوي إلى ضرورة نبذ الخلافات والتعاون من أجل كويت المستقبل واحترام الرأي والرأي الآخر.

وأكد أن الهاجس البيئي من أهم القضايا مع الأعمال التنموية لتحقيق بيئة آمنة، ويتأتى ذلك عن طريق إقرار القانون البيئي الشامل وربط مشاريع جمعيات النفع العام ذات الشأن البيئي مع احتياجات ومتطلبات مؤسسات وزارة الدولة والعمل على حث مؤسسات وزارات الدولة على تطبيق النظم والمعايير البيئية والالتزام بما جاء في القرار 2011/2010 والصادر من الهيئة العامة للبيئة، والعمل على تعزيز التعاون مع المؤسسات النفطية بما يكفل سلامة وأمن المخرجات من المصافي وتعزيز الخدمات الصحية للمواطنين وطالب بالحد من الإسراف حتى نطور منهجية العمل الاقتصادي، حيث إن اقتصاد الدول على مواردها المالية وعناصرها البشرية من خلال الموارد النفطية، وقال: لذلك أرى ترجمة حرص صاحب السمو الأمير بجعل الكويت مركزا ماليا ويتطلب كل ذلك وضع حد للقروض الاستهلاكية وتوفير بدائل للمواطنين.

ولفت إلى أن قضية الإسكان من القضايا الملحة التي تحتاج إلى إعادة نظر، وأهمية فتح المجال أمام الهيئة العامة للرعاية السكنية من إنشاء المدن الحديثة والتوسع في مراعاة احتياجات المواطنين بالسكن اللائق، وذلك عن طريق تحرير الأراضي السكنية ليتوافر لطالبي الرعاية السكنية الأسعار المناسبة في شراء القسيمة ومستلزماتها، مشيرا إلى أهمية عرض الخيارات على المواطنين بشكل مؤقت بين المباني والشقق والمجمعات السكنية.

وتناول الخدمات المجتمعية وضرورة إعادة النظر فيها بما يكفل حق المواطنين في الشراكة المجتمعية والاستفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة عن طريق تحسين وضع مراكز الشباب والإكثار من مواقعها لصقل الشباب وإعدادهم للمستقبل، وكذلك العمل على تلبية مطالب ذوي الاحتياجات الخاصة وفتح مجال الأعمال الإدارية لهم، وأيضا الاهتمام بحقوق المرأة وتحسين مستوى الأسرة وشغل أوقات الشباب بما يفيدهم ويعزز من قدراتهم الذاتية.

• ليلى الشافعي

طلال السهلي: حل قضيتي الإسكان والبطالة يجب أن يتصدر أولويات السلطتين القادمتين

طلال السهلي

طالب مرشح الدائرة الخامسة طلال الجلال السهلي السلطة التنفيذية القادمة بضرورة وضع قضيتي الإسكان والبطالة على رأس أولوياتها في البرنامج الحكومي وأن تقدم حلولا عملية من خلال وضع جدول زمني لحلهما، مع ربط مخرجات التعليم بحاجة سوق العمل وإلزام القطاع الخاص بتوظيف الكويتيين وفقا للتخصصات المطلوبة. وتساءل السهلي في تصريح صحافي له: كيف لدولة غنية مثل الكويت أن تصل فيها معدلات البطالة بين المواطنين إلى ما نسبته 12٪ بوجود نحو 20 ألف مواطن مسجل في ديوان الخدمة المدنية ولم يتم ترشيحهم للعمل في وزارات الدولة، في حين أن هناك 50 ألفا من الوافدين يعملون في مؤسسات الدولة الحكومية؟ مشددا على ضرورة أن تلزم الحكومة الجهات المعنية بتوظيف المرشحين من ديوان الخدمة المدنية وعدم إعادتهم تحت أي مبرر كما يحصل الآن.

وقال السهلي ان قضية البطالة تحتاج لخطوات جادة وفاعلة حتى نحقق الحل المطلوب لاسيما ان اعداد العاطلين عن العمل في ارتفاع متزايد، مطالبا بإعادة النظر في سياسة توظيف الوافدين وحصر الوظائف التي يمكن احلال الكويتيين فيها، مؤكدا أن هذه القضية ستظل اولوية بالنسبة له وسيسعى لحلها من خلال القوانين.

ودعا السهلي الحكومة إلى تحمل مسؤولياتها في الحد من اتساع المشكلة الإسكانية، وعدم دخولها في نفق أزمة مرتقبة، مشيرا في هذا الصدد إلى أن الطلبات الإسكانية المسجلة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية تعدت الـ 110 آلاف طلبا. ولفت السهلي إلى وجود أشخاص متنفذين يعيقون بناء المدن الإسكانية الجديدة لمصلحتهم، وذلك بالارتفاع الجنوني وغير المنطقي لأسعار الأراضي، مشددا على وجوب وجود آلية وسن قوانين رادعة تحمي المواطنين، وتحد من الارتفاع والزيادة المفتعلة لأسعار الأراضي والإيجارات.

وأكد السهلي أن من أسباب توسع المشكلة الإسكانية تشابك الاختصاصات بين وزارات وهيئات الدولة، وخضوع بعض الأراضي تحت تصرف وزارة الدفاع وبلدية الكويت والهيئة العامة للبيئة وشركة نفط الكويت، مما يسهم ذلك في تقليل الرقعة السكانية المقترحة للمشاريع الإسكانية الجديدة، وإعاقة هذه الوزارات والهيئات لهذه المشاريع بسبب عدم تعاونها مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية، مطالبا بفك الارتباط بين هذه الهيئات بما يصب في صالح حل الأزمة الإسكانية.

يوسف العتيبي: إلى متى تظل الخطط التنموية «جعجعة حكومية.. بلا طحين»؟

طالب مرشح الدائرة الخامسة يوسف عبدالله العتيبي رئيس الحكومة القادم باختيار وزراء أكفاء تكنوقراط بعيدا عن المحاصصة الفئوية والطائفية التي أدخلت البلاد والعباد في أتون أزمات سياسية واقتصادية عدة على مدى السنوات الماضية، خصوصا أن الكويت قادمة بإذن الله على عهد تنموي جديد تزهو فيه المشاريع العملاقة التي يترقبها المواطنون في مختلف المجالات والنواحي الاسكانية والصحية وغيرها.

يوسف العتيبي

وقال العتيبي في تصريح صحافي: «لتعلم وتع الحكومة القادمة أنه لا سبيَل أمامها سوى النجاح، بعد سنوات سادها التخبط الاداري والتنفيذي على صعيد ما يسمى بخطة التنمية التي سمع المواطنون عن رصد ما قيمته 37 مليار دينار لها من دون أن يعرف الشعب ماذا أنجز من تلك الخطة وما الذي تم انفاقه عليها وأين ذهبت المليارات الـ 37؟.

وأبدى المرشح العتيبي استغرابه الشديد من لغة الأرقام المليارية الضخمة التي دأبت الحكومة على الحديث بها في الآونة الاخيرة، بشكل يشي بكثير من القلق الشعبي على أموال الشعب وثروته، فمن الخطة المليارية التنموية المذكورة وربما المقبورة التي لا يعرف المواطنون عنها شيئا وانتهاء بمنحة المليارات الأربعة لمصر، بدا أن حديث الملايين قد خفت، وهو الأمر الذي يعزز الريبة والشك المبررين في نفوس المواطنين على مستقبل بلدهم وأجياله القادمة، مما يستوجب في المقابل نهجا حكوميا جديدا يقوم على الشفافية وإعلان حقيقة الأرقام المرصودة لتنمية الكويت.

وشدد العتيبي على تفاؤله بالمرحلة القادمة في تاريخ البلاد، إذا ما تداركت الحكومة القادمة أخطاء سابقاتها، وتم تعزيز طاقمها الوزاري بأشخاص متخصصين على قدر عال من الكفاءة ويدركون جيدا حجم الاستحقاقات الوطنية خلال الفترة القادمة.

واشار العتيبي الى ضرورة «أن تتقدم الحكومة ببرنامج عمل واقعي وجاد إلى مجلس الأمة المقبل، يتضمن هذا البرنامج الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز كل مشروع تنموي وحجم الكلفة الفعلية، حتى لا يجد الشعب وممثلوه انهم امام خطة وهمية أخرى كتلك التي خصصت لها مبلغ 37 مليار دينار، من دون أن يرى المواطنون أي تنمية باستثناء جعجعة حكومية بلا طحين».